

Distr.: General
7 June 2021

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



Original: Arabic, English, French and Spanish only

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثمانون

18 تشرين الأول/أكتوبر – 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب

المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

ضد المرأة

ردود مصر على قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بتقريرها الجامع للتقارير

الدورية الثامن إلى العاشر*

[تاريخ الاستلام: 27 أيار/مايو 2021]



الرجاء إعادة استعمال الورق

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

110621 090621 21-07394 (A)



الردود على قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقارير الدورية من الثامن إلى العاشر

السؤال رقم (1)

1 - الثابت في القانون الدولي العام أن قرارات الانضمام للاتفاقيات الدولية والتحفظ عليها من أعمال السيادة، بما يشمل التحفظ المصري على المادتين 2 و 16 من الاتفاقية. وعلى الرغم من ذلك تجدر الإشارة إلى أمرين في هذا الصدد، أولهما، أن مصر تجري بشكل دوري مراجعة لمواقفها التعاهدية في ضوء الأولويات الوطنية، وسوف تخطر مصر للجنة في حالة إمكان إعادة النظر في أي من التحفظات على الاتفاقية. وثانياً، فإن الموقف المصري لا يؤثر على مضمون الحقوق والحمايات المكفولة بالفعل في إطار الدستور والقانون دون تمييز بين الرجال والنساء، وبصورة تتسق مع مضمون المادة الثانية من الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، جسدت 22 مادة بالدستور المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات، وفي مقدمتها المادتين 11 و 53. ويضمن النظام القانوني الحماية القانونية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل عن طريق المحاكم على النحو الوارد بالتقرير المعروف أمام اللجنة الفقرات (18، 31، 32، 33). وتعمل الدولة على ضمان المساواة وحظر التمييز ضد النساء بتدابير عدة من السياسات العامة وسن التشريعات والإجراءات الإدارية والمؤسسية، ومنها "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030" التي أطلقتها الحكومة مؤخراً بالتنسيق مع أصحاب المصلحة وبما يتجاوب مع الدستور وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

السؤال رقم (2)

تدابير توعية النساء والنساء المنتميات إلى الفئات المحرومة والمهمشة بحقوقهن

2 - تنفذ الدولة تدابير متنوعة لتوعية النساء بحقوقهن تتضمن برامج وحملات متنوعة للتوعية عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وحملات أخرى تعتمد على الاتصال المباشر مع المستفيدات، مثل حملات: "التاء المربوطة سر قوتك"، و "مخليش محطة توقفك"، و "برنامج معا لخدمة الوطن"، "لأني رجل"، وحملات الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة. وتم إنتاج فيلمين وأغنية تستهدف بث رسائل عن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر، وأهمية التعليم للفتيات، والفرص المتساوية للمرأة والرجل في مجال العمل.

3 - نفذ المجلس القومي للمرأة حملات "طرق الأبواب" لتتقيف النساء من الفئات المهمشة في القرى والنجوع وصلت إلى أكثر من 17 000 000 مستهدفة في 3 000 قرية من خلال قيادات المجتمعات المحلية والرائدات الريفيات، وتتناول الحملات التعريف بالحقوق القانونية، وقضايا المرأة، والعنف ضد المرأة والتحرش وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، علماً بأنه تم بناء قدرات 2 500 رائدة ومكلفة خدمة. كما تنفذ وزارة التنمية المحلية "قوافل التنوير" والتي تعمل بأسلوب الإقناع المباشر على تعميم القيم والعادات والأعراف الاجتماعية الإيجابية ونبذ القيم السلبية. هذا، وتشرف وزارة التضامن الاجتماعي على 565 نادياً نسائياً موزعة على الجمهورية لخدمة 362 083 مستفيدة تقدم لهن توعية وتثقيف لتعزيز وعي النساء بحقوقهن.

تدريب القضاة

4 - نفذ المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع النيابة العامة عدداً من البرامج التدريبية لتعزيز قدرات أعضاء النيابة العامة على الاستجابة الفعالة لجرائم العنف ضد المرأة، منها 27 دورة تدريبية شارك فيها 509 عضو خلال الفترة 2018-2020. كما عقد المجلس خلال 2019 دورات لبناء قدرات 558 من القضاة الجدد. كما تم تدريب عدد 33 قاضياً وقاضية في إطار مشروع "التدخلات الاستراتيجية لمكافحة العنف ضد المرأة" 2014-2016.

السؤال رقم (3)

أثر الجائحة على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

5 - أصدر المجلس القومي للمرأة "ورقة برامج وسياسات مقترحة بشأن خطة مصر للاستجابة السريعة للاحتياجات الخاصة للمرأة أثناء انتشار فيروس كورونا المستجد" في آذار/مارس 2020، وتتكون من أربعة محاور تعنى بالمكون الإنساني (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والدعم النفسي)، المرأة واتخاذ القرار (القيادة والحماية من العنف)، الفرص الاقتصادية، البيانات والمعرفة. وهو ما أهل مصر لاحتلال المركز الأول في التقرير الصادر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء الإجراءات المتخذة لمساندة المرأة خلال الجائحة. هذا، ويرصد المجلس السياسات والبرامج المستجيبية لاحتياجات المرأة خلال الجائحة، من خلال مرصد المرأة المصرية الذي أصدر خمسة تقارير حتى كانون الثاني/يناير 2021، وبلغ عدد الإجراءات التي تم رصدها 165 تدبيراً، منها إجراءات وسياسات وقرارات تم اتخاذها لأول مرة، وإجراءات وسياسات وقرارات تم التوسع فيها أو تطويرها.

6 - أطلقت وزارة الصحة مجموعة من الحملات على مستوى الجمهورية للتوعية بضرورة الحصول على اللقاح، وشملت الحملات زيارات ميدانية متعددة شملت العديد من المناطق النائية ومناطق تركيز المواطنين، خاصة النساء. كما تقود وزارة الصحة جهود ضمان توفير اللقاح، سواء من خلال الاستيراد المباشر أو العمل على نويطين صناعة اللقاحات المسجلة لدى منظمة الصحة العالمية.

7 - أطلق المجلس القومي للمرأة في أيار/مايو 2021 حملة طرق الأبواب بجميع المحافظات بالتعاون مع وزارة الصحة، وذلك لتوعية السيدات بأهمية التسجيل للحصول على اللقاح ومساعدتهن في الحصول عليه، مع الاعتماد في تنفيذ الحملة على مشاركة رائدات المجلس والمتطوعين وعضوات وأعضاء الفروع بالمحافظات بعد تنظيم برامج تدريبية مختلفة لهن. وتستقبل فروع المجلس القومي للمرأة في المحافظات خلال الحملة السيدات الراغبات في الحصول على اللقاح لمساعدتهن في تسجيل بياناتهن على موقع وزارة الصحة، واستقبال المكالمات لتسجيل البيانات للراغبات في الحصول على التطعيم والاستفسارات من خلال الخط المختصر 15115. وتستهدف الحملة أيضاً الوصول إلى السيدات في القرى والنجوع والمناطق النائية في جميع المحافظات. ويأتي ذلك أيضاً بالتزامن مع حملة إعلامية توعوية يتم بثها عبر مختلف المحطات الإذاعية ووسائل التواصل الاجتماعي.

التصدي للعنف الجنساني ضد النساء والفتيات والسعي إلى منعه

8 - أطلق المجلس القومي للمرأة "استطلاع رأي المصريات حول فيروس كورونا المستجد في نيسان/أبريل عام 2020 شمل الاستطلاع 1 518 من الإناث، وشمل الاستطلاع تأثير الجائحة على العنف

الواقع على المرأة. ومن ثم عزز المجلس حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي قد يتعرضن للعنف منذ بداية انتشار فيروس كورونا وذلك ضمن خطة الاستعدادات لمواجهة الجائحة. وتلقى مكتب شكاوى المرأة التابع للمجلس 66 254 استفسار وشكوى منذ بداية انتشار الفيروس وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020. وتم إحالة جميع الاستفسارات/الشكاوى إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

9 - أطلق المجلس القومي للمرأة أيضاً عدداً من الحملات التوعوية على مواقع التواصل الاجتماعي خلال أنشطة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة للتوعية بمخاطر التمرم والجرائم الإلكترونية ضمن تدابير احتواء تداعيات فيروس كورونا، واستهدفت المبادرات والحملات زيادة الوعي حول المخاطر الإلكترونية، وطرق الاستخدام الآمن وسبل الإبلاغ عن جرائم العنف الإلكتروني من خلال أدوات الحماية الرقمية، وتوعية أصحاب الأعمال والشركات في توفير بيئة عمل آمنة للمرأة، والتوعية بقضايا التحرش والتممر والإبلاغ عنها. وأعد المجلس أيضاً أفلام قصيرة للتوعية لدعم الصحة النفسية للمرأة في سياق ظروف الإغلاق. وأنتجت وزارة التضامن الاجتماعي 17 فيديو لمجموعة من الأطباء النفسيين والخبراء موجه للأسرة لمعالجة العنف المنزلي. وتم تصميم برنامج الدعم النفسي وتوفير جلسات نفسية مسجلة والاستشارات العائلية عبر الإنترنت، وتخصيص أرقام مختصرة للدعم النفسي.

10 - أطلقت وحدة مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة القاهرة حملة توعية ضد كافة أشكال الجرائم الإلكترونية والعنف الرقمي ضد المرأة وطرق الحماية منه. وأطلق المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشركاء التنمية (3) وحدات "المرأة الآمنة" بمستشفيات جامعات قصر العيني، والمنصورة، وعين شمس للتعامل مع السيدات ضحايا العنف وتم تدريب 190 من الأطباء والممرضين.

11 - كثفت النيابة العامة جهودها في ملاحقة قضايا استغلال المرأة والفتيات بطرق غير مشروعة في جرائم الاتجار بالبشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي. واتخذت الاجراءات القانونية ضد حادثة تعرض ثلاث فتيات لجريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لردع محاولة استغلال ظروف الجائحة في ممارسة هذه الجريمة. وكثفت اللجنة الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث جهودها لنشر الوعي حول هذه الجريمة وسبل الإبلاغ عنها والحماية منها من خلال عقد 788 نشاط خلال عام 2020 فضلاً عن الحملات الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي لتصل رسائل اللجنة لرقم 74 مليون متابع.

12 - استتنت وزارة العدل الدعاوى القضائية المتعلقة المنظورة أمام محاكم الأسرة من قرارات تعليق العمل بالمحاكم. أطلقت النيابة العامة أربعة مكاتب رقمية لخدمات نيابات الأسرة في أربع محافظات.

13 - كثفت وزارة التضامن الاجتماعي الإجراءات الاحترازية وحملات نشر التوعية في دور الرعاية ومراكز استضافة المرأة، وتم افتتاح أول دار إيواء لضحايا جريمة الاتجار بالبشر وتوفير خدمات الرعاية الصحية والنفسية اللازمة، إلى جانب تكثيف حملات زيادة الوعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول مخاطر الاستغلال الجنسي والعمل القسري ونزع الأعضاء واستغلال الأطفال المشردين والزواج القسري وزواج الأطفال من خلال مجموعة من الفيديوهات التعريفية. وأصدر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عدداً من البحوث حول الهجرة غير الشرعية والعنف وقضايا كبار السن وبرامج التعليم عن بعد، والعمل عن بعد في ظل جائحة كورونا.

كفالة مشاركة النساء والفتيات على قدم المساواة في الحياة السياسية والعامية، وعمليات صنع القرار، والتمكين الاقتصادي وتقديم الخدمات، وضمان استفادتهن من حزم التحفيز

14 - من ضمن الإجراءات التي قامت بها الدولة المصرية توفير قروض استثنائية، وتأجيل سداد بعض أقساط القروض المستحقة، وتخصيص مبالغ لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تستفيد منها بشكل واسع النساء. وأعلن جهاز تنمية المشروعات عن تخصيص محفظة تمويلية تصل إلى 5 400 000 000 لتمويل مشروعات المرأة متناهية الصغر خاصة في المحافظات الحدودية والصعيد. وبلغت نسبة النساء المستفيدات من منحة العمالة غير المنتظمة 40 في المائة من إجمالي 1 500 000 شخص من العمالة غير المنتظمة، مع التوسع في برنامج اصدار بطاقات الرقم القومي للنساء، بناء 250 000 وحدة إسكان اجتماع.

15 - تم توفير برامج حماية اجتماعية فورية، وزيادة الراتب الشهري للرائدات الريفيات، وزيادة النقاط في بطاقة التموين، وإقرار مكافآت الطواقم الطبية. قامت الدولة أيضاً بتعزيز الخدمات المالية الرقمية، وإطلاق تطبيقي "صحة مصر" للاستعلام عن الوقاية والعلاج و "واصل" لدعم ذوي الاعاقة، بالإضافة إلى رقمنة برامج التدريب المالية من خلال مركز تنمية المهارات بالمجلس القومي للمرأة. كما تم توسيع قاعدة المستفيدين من برامج تكافل وكرامة للحماية الاجتماعية بضم 160 000 أسرة جديدة، وقد وصل إجمالي المستفيدين 4 000 000 شخص.

16 - شملت الإجراءات المتبعة أيضاً تقديم الاحتياجات الأساسية والأغذية وتوفير الأدوية للمصابين بفيروس كورونا من الفئات الأكثر احتياجاً، مع تضمين فئات اللاجئين والمهاجرات ضمن البرامج والنظم الصحية المقدمة في مصر وتضمين السيدات اللاتي تبلغ أعمارهن 65 سنة فأكثر من فاقدى الرعاية في دور مسنين تحت مظلة الحماية الاجتماعية.

17 - تم منح إجازة استثنائية للنساء الحوامل والأمهات العاملات في القطاع الحكومي والنساء اللاتي لديهن أطفال أقل من 12 عاماً، وتعزيز حماية المسنات وذوات الإعاقة اللاتي يعشن في دور رعاية، وتبني الإجراءات اللازمة لحماية مراكز الاستضافة للسيدات، وصرف وسائل تنظيم الأسرة وألبان الأطفال لمدة 3 أشهر مسبقاً مع بداية الأزمة. كما عززت الدولة العمل على المبادرة الرئاسية "صحة المرأة المصرية" والتي شملت 11 مليون سيدة للكشف المبكر على سرطان الثدي والكشف عن امراض أخرى، وطورت قواعد بياناتها لتشمل بيانات متكاملة حول الأسر التي من بينهم حالات مرضية تستحق الرعاية.

18 - تم تنظيم الانتخابات التشريعية لاختيار أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب مع توفير احتياطات التباعد الاجتماعي.

19 - أعطيت الأولوية للسيدات والأطفال ضمن جهود الدولة لإعادة المصريين العالقين في الخارج.

السؤال رقم (4)

20 - فضلاً عما ورد في الفقرتين 18 و 119 من التقرير الرسمي، قدمت الحكومة مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية يجري مناقشته حالياً أمام البرلمان، حتى يعكس القانون التغييرات التي شهدتها المجتمع المصري، بالإضافة إلى الالتزامات والحقوق المتضمنة في الدستور والالتزامات مصر الدولية بما في ذلك

ما يتعلق بتعزيز المساواة بين المرأة والرجل. وتدرس اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان اقتراح بعض التعديلات على قانون العقوبات ذات الصلة بقضايا المساواة بين النساء والرجال.

السؤال رقم (5)

21 - فضلاً عما ورد بالفقرة 20 من التقرير الرسمي، فإن مكتب شكاوى المرأة يتلقى ويدرس ويحلل الشكاوى الخاصة بانتهاك حقوق وحرقات المرأة، ويتصدى للشكاوى والبلاغات، ويعمل على التواصل مع أصحابها ويساعدهم على توثيقها، وإحالتها إلى الجهات المختصة، والعمل على حلها مع الجهات المعنية، وتوفير المساعدة القضائية اللازمة، وإبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك لحقوق وحرقات المرأة، ويتلقى شكاوى الأحوال الشخصية، وشكاوى الحرمان من الحقوق داخل محيط العمل، والشكاوى المدنية والإدارية، والعنف بكافة أنواعه، وطلب تنفيذ الأحكام القضائية.

22 - في إطار البلاغات التي تشكل جرائم معاقب عليها، يبلغ مكتب شكاوى المرأة النيابة العامة بوصفها سلطة التحقيق والاتهام ومباشرة الدعوى الجنائية أمام المحاكم. ويقوم المكتب بتحديد المشكلات التي تواجه النساء ووضعها أمام صانع القرار في صورة مقترحات تشريعية وأوراق سياسات وغيرها من التدابير. ويتم تحليل قاعدة بيانات الشكاوى بشكل دوري ومنظم، ويعمل المكتب مع مجموعة من الشركاء سواء كانت السلطات العامة بالدولة، أو الجهات غير الحكومية والمجتمع المدني مثل شبكة المحامين المتطوعين وشبكة الداعمين النفسيين، لحل المشكلات التي يتم إبلاغه بها.

السؤال رقم (6)

23 - فضلاً عما ورد بالفقرة 41 من التقرير الرسمي، فقد أطلق المجلس القومي للمرأة في عام 2017 مرصد المرأة المصرية كآلية لمتابعة تنفيذ المستهدفات الخاصة بوضع المرأة خلال الفترة 2017-2030. ويعمل المرصد كأداة لرصد المؤشرات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، ولتعزيز متابعة وتقييم الاستراتيجية وضمان التنفيذ الفعال لأهدافها. وينفذ المرصد مهامه من خلال تجميع قيم المؤشرات وعرضها على الموقع الإلكتروني له، وإعداد مجموعة من التقارير الدورية حول وضع المرأة المصرية وفجوة النوع الاجتماعي، وحصر وعرض القوانين المتعلقة بالمرأة.

24 - أصدر المرصد العديد من التقارير حول وضع المرأة، ومن بينها ما يهدف لرصد السياسات والبرامج الاستراتيجية لاحتياجات المرأة خلال جائحة كورونا المستجد، ودور الجهات المختلفة في تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، ومنها ما يعالج قضايا نوعية مثل الصحة، وتكنولوجيا المعلومات، والقضايا الاقتصادية، والمناصب القيادية، والزواج والطلاق. وأعد المرصد عدداً من الدراسات المعمقة منها: الإعاقة والرعاية ومشاركة المرأة في القوى العاملة في مصر، خدمات الرعاية للمسنين وأثرها على مشاركة المرأة في قوة العمل، خدمات رعاية الأطفال وأثرها على مشاركة المرأة في قوة العمل، وتحليلات متعمقة بشأن مستقبل العمل.

السؤال رقم (7)

25 - فضلاً عن الإطار الدستوري والقانوني لتعزيز حقوق المرأة، تمثل "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" الإطار العام للتنمية التي تستهدف تحقيق نمو احتوائي وبناء مجتمع عادل يتميز

بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واعتبرت الرؤية قضية المساواة بين الجنسين قضية متقاطعة مع كافة محاور الرؤية.

26 - تتضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 عدداً من المحاور، يتناول المحور الأول منها التمكين السياسي ومواقع اتخاذ القرار، وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، وتحفيز المشاركة السياسية للمرأة، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية، وتهيئة نجاح النساء في المناصب. ويتناول الثاني التمكين الاقتصادي بهدف تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات الخاصة.

27 - تسعى الحكومة بشكل مستمر لسد الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة باتخاذ عدد من الإجراءات منها التالي:

- تضمنت خطة العام الثالث للتنمية المستدامة 2021/2020 تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل وخاصة في مجال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تدر دخلاً على المرأة المعيلة وخاصة في المناطق الريفية.
- تطبق الحكومة موازنات البرامج والأداء التي تضمن تحقيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتحقق تكافؤ الفرص بين الجنسين في الاستفادة من البرامج الممولة من الموازنة العامة للدولة. وتشير الملامح الأساسية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى أن 14 في المائة من الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 2016/2015 - 2020/2019 تم توجيهها بشكل مباشر لقضايا المرأة.
- وصل الدعم النقدي الموجه للمرأة إلى 65,5 مليار جنيه في الفترة من 2016/2015 - 2020/2019 مقارنة بالفترة من 2011/2010 - 2015/2014 وزاد عدد الأسر المستفيدة من برامج الدعم النقدي بـ 2,4 في المائة ليصل إلى 3,8 مليون أسرة في 2020/2019، ووصل عدد المستفيدات من التأمين الصحي على المرأة المعيلة إلى 830 000 مستفيدة، ووصلت المخصصات المالية إلى 633 000 000 جنيه خلال الفترة 2016/2015 - 2020/2019، بالإضافة إلى 12 000 000 000 جنيه مخصصات علاج المواطنين على نفقة الدولة.
- وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات: قام المجلس القومي للمرأة في إطار عمله منذ عام 2000 بوضع خطط لتعميم منظور النوع الاجتماعي في مصر من خلال الخطط الوطنية، وکل هذا الجهود بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة. وتعد وحدات تكافؤ الفرص، والتي وصل عددها 32 وحدة في وزارات مختلفة، إحدى الآليات التي تهدف إلى ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في كافة المؤسسات من أجل تحسين أوضاع المرأة المصرية بما يدعم وصول المرأة إلى مواقع القيادة واتخاذ القرار وتضييق الفجوة النوعية بين الجنسين. وتعمل وحدات تكافؤ الفرص على توفير بيانات إحصائية حول أوضاع المرأة في المناصب القيادية، وتوفير استعادة المرأة من المشروعات التي تنفذها الوزارات والأجهزة التابعة لها، وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في مراحل إعداد وتخطيط ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وإعداد الدراسات

والبحوث في مجال تمكين المرأة، والمشاركة في رفع الوعي حول مفاهيم المساواة بين الجنسين وتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

• وفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، احتلت مصر المركز الثامن من تسعة عشر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان ترتيب مصر في المركز التاسع عام 2018، والعاشر في عام 2017 و 2016، والثالث عشر في عام 2010.

28 - أسفرت تدابير التمييز الإيجابي عن تخصيص ربع مقاعد مجلس النواب للنساء، وهي أكبر نسبة حصلت عليها النساء في تاريخ الحياة النيابية المصرية، وتخصيص ربع المقاعد للمرأة في المجالس المحلية، وما لا يقل عن 10 في المائة من إجمالي المقاعد في مجلس الشيوخ.

29 - تسعى الدولة لتحسين آليات التمكين، وخاصة فيما يتعلق بتعيين المرأة في المناصب العليا والقيادات. وتتخذ الجهات القضائية إجراءات لتعيين النساء في قضاء مجلس الدولة والنيابة العامة لأول مرة. أما على مستوى المناصب القيادية في الأجهزة التنفيذية للدولة، فقد تم التوسع في تولى المرأة لمنصب الوزير ونائب الوزير ومساعد الوزير ومعاون الوزير والمحافظ ونائب المحافظ، وبلغت نسبة الوزارات في الحكومة 25 في المائة من إجمالي أعضاء مجلس الوزراء في عام 2018.

التعليم

30 - نحيل إلى الرد الوارد على السؤال رقم (15). فضلاً عن ذلك، وصلت نسبة الإناث في 2018/2017 إلى 55,9 في المائة و 54 في المائة لمرحلتى الدبلومات والماجستير على التوالي مقارنة بالذكور، بينما ارتفعت نسبة المقيدتين في مرحلة الدكتوراه إلى 52,8 في المائة مقارنة بنسبة 47,2 في المائة للذكور.

الصحة

31 - نحيل إلى الرد الوارد على السؤال رقم (18)، ونضيف أن برنامج الألف يوم الأولى في حياة الأطفال يستهدف صغار الأمهات الحوامل والمرضعات، ويتم صرف نقاط إضافية على السلة الغذائية التموينية بقيمة 100 جنيه شهرياً، وذلك بشرط المتابعة الصحية وإجراءات التطعيم للأطفال، بالإضافة إلى رعاية الصحة الإنجابية للنساء، ولقد استهدف البرنامج في عام 2019-2020 إجمالي 41 ألف أم بتكلفة بلغت 68,56 مليون جنيه ويتم تمويل هذا البرنامج من برنامج الغذاء العالمي.

التوظيف

32 - نحيل إلى الرد الوارد في السؤال رقم (17). ونضيف أن مصر تعتبر الدولة الأولى عربياً في إعداد شهادة خاتم المساواة بين الجنسين في المؤسسات الخاصة والعامة، ويتم تقديم الإرشادات للشركات المصرية حول كيفية معالجة التحديات التي تواجه المرأة مثل الوصول إلى العمل، وعدم المساواة في الأجور، والتحرش الجنسي، والتوازن بين العمل والحياة، والوصول إلى المناصب القيادية.

33 - تشير تقديرات البنك الدولي إلى تحسن مشاركة المرأة في سوق العمل مقابل انخفاض معدل البطالة بين النساء بالمقارنة بالأعوام السابقة. وأطلقت مصر محفز سد الفجوة بين الجنسين بالتعاون مع المنتدى

الاقتصادي العالمي كأول دولة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. ويعمل المحفز على دعم قادة مجتمع الأعمال على وضع مسارات مبتكرة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين.

34 - توجد بالعديد من المؤسسات والهيئات حضانات ملحقة بمقار العمل لتسهيل رعاية الأم لطفلها وقت العمل. وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بإنشاء جمعية خدمات معاونات المنازل للمحافظة علي النساء العاملات داخل المنازل، وإنشاء مراكز لخدمة المرأة العاملة بهدف تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق المرأة ومعاونتها بتقديم الخدمات التي تحتاجها المرأة العاملة نظير أجور مناسبة. وعدد هذه المراكز 39 مركزاً في 22 محافظة، بها (41) وحدة استفاد منها خلال الفترة من 2008-2017 (1 855 235) مستفيدة، وزادت نسبة مكلفات الخدمة العامة من 38 ألف مكلفة إلى 120 ألف مكلفة سنوياً.

35 - تبذل الدولة جهوداً لدعم ونشر الإجراءات والمعايير المراعية للنوع الاجتماعي في مختلف قطاعات العمل. فعلى سبيل المثال، قامت وزارة التعليم العالي بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بتوفير فرص عمل وتدريب مناسب لخريجات المعاهد لتشجيع التحاق الفتيات بهذا النوع من التعليم، مع إضافة تخصصات فنية جديدة تهم المرأة. وعقد مركز الدراسات الوطنية عدد 25 دورة تدريبية بالتعاون مع مركز تنمية مهارات المرأة والصندوق الإنمائي للمرأة، بهدف نشر ثقافة مبدأ تكافؤ الفرص بين الشركات الخاصة والمصانع. وتقوم وزارة التضامن بدعم الأمهات أثناء فترة الحمل بصرف تعويض للسيدات العاملات في القطاع الخاص أثناء فترة الوضع بنسبة 75 في المائة من الأجر الأخير، وذلك لمدة 90 يوم تُسدّد من قبل صناديق التأمينات الاجتماعية.

السؤال رقم (8)

36 - نحيل إلى ما ورد في الفقرة 48 من التقرير الرسمي، ونضيف بأنه تم خلال حملة "النساء المربوطة" نشر مجموعة من الرسائل الإعلانية على صفحات التواصل الاجتماعي والقنوات الإعلامية للتوعية بحقوق المرأة في التنمية الاقتصادية والتعليم، وأهمية مواجهة التحرش والتصدي له، ووصلت المتابعة لهذه الرسائل إلي 135 300 000 متابع. تضمنت الحملة ثلاث مراحل، الأولى عرضت للنماذج النسائية الناجحة في جميع المجالات، والثانية أطلقت حملة جديدة لمناهضة العنف ضد المرأة، والثالثة جاءت تحت عنوان "منتجة" وهدفت إلى دعم وتمكين المرأة المصرية من خلال فيديوهات موجهة. وفازت الحملة بالجائزة الذهبية في مهرجان (MENA Cristal Festival) لاختيار أفضل الحملات الإعلانية والإعلامية وأكثرها تأثيراً.

37 - أطلق المجلس المرحلة الأولى من حملة "لأنني رجل" في 2018، لإشراك الرجال في مساندة قضايا المرأة، ونجحت في تسليط الضوء على النماذج الإيجابية لدور الرجل في دعم المرأة خلال مراحل حياتها المختلفة، وتأكيد مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات. واستفاد 479 961 رجل من برامج التوعية المختلفة، كما بلغ عدد مشاهداتها على مواقع التواصل الاجتماعي 10 500 000 مشاهدة. وتم إطلاق المرحلة الثانية في 2020 لتوعية الشباب داخل مراكز الشباب والمقاهي والنوادي الاجتماعية وأماكن تجمع الشباب وغيرها برسائل الحملة.

38 - أطلق المجلس حملة "متخليش محطة توقفك" في 2018، للتوعية في مجال الحماية والصحة الإنجابية للمرأة ومشاركتها في سوق العمل، وتم تقدير متابعي هذه الحملة من رواد المترو بنسبة 21 في المائة بما يساوي 4,5 مليون متابع. وتركز الحملة على أربعة موضوعات أساسية، وهي "التحرش"، و "الزواج المبكر"، ورسالة للفتيات بعنوان "كوني منتجة"، و "الصحة الإنجابية". كما تم إطلاق حملة

إعلانية في الإذاعة المصرية تزامناً مع هذه الحملة، وتم إذاعتها في الأوقات المتميزة لعدد (13) محطة محلية وإقليمية.

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

39 - نحيل إلى ما ورد في الفقرة 140 من التقرير الرسمي، صدر القانون رقم 10 لسنة 2021 بتعديل قانون العقوبات ليتضمن معاقبة من يجرى ختاناً لأنتى بعقوبات السجن المشدد من خمس إلى عشر سنوات، ويشدد القانون العقوبة على مرتكبي الجريمة من الأطباء أو مزاولي مهنة التمريض لتصل إلى عشرين سنة، والحرمان من ممارسة المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد إنهاء العقوبة، وغلغ المنشأة التي جرت فيها عملية الختان. كما يعاقب القانون بالسجن كل من طلب ختان أنتى، ويعاقب بالحبس من دعى أو روح أو شجع علانية على ارتكاب جريمة ختان الإناث.

زواج الأطفال

40 - نحيل إلى ما ورد في الفقرات (51-63-140) من التقرير الرسمي، ونضيف بأن الدولة اتخذت عددا من التدابير للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال منها: إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للحد من زواج الأطفال (2015-2020)"، وقيام المجلس القومي للطفولة والأمومة بإنشاء "وحدة مناهضة زواج الأطفال" في 2018 لرصد حالات زواج الأطفال من خلال خط نجدة الطفل ولجان الحماية، وإعداد ورقة سياسات للقضاء على زواج الأطفال.

41 - تلقى خط نجدة الطفل 1 439 بلاغاً عن زواج أطفال على مستوى الجمهورية من 2009 حتى 2019، وتم إيقاف كافة هذه الزيجات بالتعاون مع النيابة العامة ولجان الحماية مع أخذ تعهد على ولى الأمر بعدم إتمام الزيجة حتى بلوغ السن القانوني.

42 - وتنفيذ مبادرة أمهات رائدات بمحافظة الفيوم من خلال فتح فصول تستهدف الأمهات المهمشات لتوعيتهن بمخاطر زواج الأطفال. وقد تم فتح (69) فصل بإجمالي عدد (1 249) من الدارسات خلال عام 2018.

43 - وأصدر وزير العدل القرار رقم 6927 لسنة 2008 الذي ينص على أنه "لا يجوز مباشرة عقد الزواج أو المصادقة على زواج مالم يكن سن الزوجين ثماني عشر سنة وقت العقد". وقد وجه السيد رئيس الجمهورية الحكومة بسن تشريع يمنع زواج الأطفال والنص صراحة على الحد الأدنى لسن الزواج.

فحص العذرية

44 - لا يوجد ما يسمى بـ "فحص العذرية" كتعريف قانوني أو طبي، والفحص الذي يجري بمعرفة مصلحة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل يتم بتكليف من النيابة العامة وفي قضايا العنف والتعدي الجنسي بغرض إثبات واقعة التعدي الجنسي، وهو فحص يتم باستخدام الوسائل الفنية الحديثة مثل منظار الفحص المهبل، ويتم بمعايير دقيقة داخل ما يسمى "عيادات مكافحة العنف ضد المرأة والطفل"، وهي العيادات التي تمتلك معايير عمل معتمدة من الأمم المتحدة، ويتم التوثيق الفني والقانوني لجميع الحالات بغرض مساعدة المرأة على إثبات جريمة التعدي الجنسي. كما أن تلك العيادات تقوم بدور قانوني مهم في تحديد

وكشف جرائم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحديد المسؤولية الطبية والقانونية الواقعة على مرتكب تلك الجريمة من الأطقم الطبية.

تعدد الزوجات

45 - تعدد الزوجات ليست ظاهرة منتشرة في المجتمع المصري ومسموح بها فقط وفقاً لمجموعة من الضوابط في مقدمتها قبول الأطراف المعنية. فوفقاً للقانون رقم 100 لسنة 1985، فعلى الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية، فإذا كان متزوجاً فعلياً أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن، وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول، ويعاقب الزوج الذي يدلي ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجاته، كما يعاقب الموثق الذي يمتنع عن الإخطار. والغرض من هذا الإقرار تمكين الزوجة الأولى من طلب التطلاق بسبب زواج زوجها بأخرى دون موافقتها، ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها منه ألا يتزوج عليها. ويحق للزوجة الجديدة التي لم تعلم أن زوجها متزوج بسواها أن تطلب التطلاق بعد علمها بذلك.

السؤال رقم (9)

46 - تعاقب المادة 242 من قانون العقوبات على الضرب الذي يتخلف من جرائم إصابات أيًا كان جسامتها، وكذلك المادة 377 (9) من ذات القانون تعاقب على فعل الإيذاء البسيط الذي لا ينجم عنه أية إصابات. ولا يوجد أي نص قانوني أو سوابق قضائية تعفي المعتدي من العقاب أيًا كانت صلته بالمجني عليه. أما المادة 60 من قانون العقوبات، فإن المحكمة العليا قضت بأنها تبيح فقط الأفعال التي ترتكب عملاً بحق قرره القانون بصفة عامة ومن ثم لا تصلح أن يُدفع بها للإعفاء من المسؤولية الجنائية عن فعل معاقب عليه قانوناً.

47 - لا تقع جريمة الاغتصاب في القانون المصري إلا بالاتصال الجنسي الطبيعي من ذكر ضد أنثى بغير رضاها. هذا وإن كان غير ذلك من أفعال التعدي الجنسي ضد الأنثى - أو الذكر - لا يصنف على أنه اغتصاب كالإيلاج غير المهبلي إلا أنه يعد جريمة هناك عرض التي تصل عقوبتها للسجن المؤبد شأنها شأن الاغتصاب.

48 - كما لا يوجد في القوانين المصرية ما يسمى بجرائم الشرف التي تخفف عقاب مرتكبها، ومع ذلك فقد نصت المادة 237 من قانون العقوبات على أن "من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس".

49 - تضمنت المحاور الأساسية لاستراتيجية مناهضة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إنفاذ القانون وتفعيل القرارات الوزارية بشأنه وتحقيق تغيير ثقافي اجتماعي داعم لحقوق الطفل والمرأة والأسرة، وتطوير نظم المعلومات ومتابعة وتقييم برامج تمكين الأسرة ومناهضة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقد تم تضمين كافة القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الفصل الخاص بالحماية ضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.

50 - نحيل إلى الرد الوارد في السؤال رقم (4)، ونضيف بأن الحكومة سعت، من خلال وزارة الصحة إلى معاقبة الأطباء وغيرهم من أعضاء المهن الطبية الذين مارسوا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأطلق

المجلس القومي للطفولة والأمومة حملة "أطباء ضد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية" التي تهدف إلى توعية الأطباء بأن هذه الممارسة غير قانونية ومخالفة لقواعد السلوك الطبي. وتشدد التعديلات القانونية الأخيرة العقوبات على مرتكبي جريمة تشويه الأعضاء التناسلية من الأطباء أو مزاولي مهنة التمريض.

51 - يتبنى المجلس القومي للمرأة العديد من الحملات للتوعية بقضايا العنف ضد المرأة والأنماط التمييزية التي قد تتعرض لها. ومن بين هذه الحملات: "حملة التاء المربوطة سر قوتك" و "حملة متخيلش محطة توقفك" و "حملة احميها من الختان" و "حملة إكسري حاجز الهوان من ححك تعيشي في أمان". وتم إطلاق مشروع مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء، ويشمل المشروع عدة مكونات وهي؛ مكون التوعية الحقوقية والحماية حيث قام مكتب الشكاوى بتنظيم ندوات للتوعية القانونية في دعم الناجيات من العنف الأثر السلبي لظاهرة التيك توك في تشويه صورة المرأة.

52 - فيما يتعلق بموظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين، فقد أصدرت النيابة العامة ووزارة العدل بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة "الدليل الإرشادي لأعضاء النيابة العامة لمواجهة جرائم العنف ضد المرأة"، ويتم تدريب أعضاء النيابة على التطبيق الأمثل لهذا الدليل. كما تم إصدار دليل إرشادي يتضمن آليات استقبال النساء المعنفات والخدمات المقدمة لهن، وتدريب العاملين بمراكز الاستضافة عليه، كما تم تدريب 162 من العاملين بهذه المراكز على المستويين المحلي والمركزي حول حقوق النساء القانونية والمالية، وعلى رصد حالات العنف ومجابهتها، والتواصل المجتمعي. وعقد المجلس القومي للمرأة مجموعة من البرامج التدريبية بالاشتراك مع وزارة العدل بهدف رفع قدرات القضاة/القاضيات، وأعضاء النيابة العامة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة وفق معايير القضاء المصري استهدفت عدد 650 متدرباً/متدربة.

53 - بالنسبة للقضية المعروفة إعلامياً بقضية "الفيرمونت"، فقد أصدرت النيابة العامة بتاريخ 11 أيار/مايو 2021 أمراً مؤقتاً بأنه لا وجه لإقامة دعوى واقعة أنثى بغير رضائها في سنة 2014 في فندق فيرمونت، وذلك لعدم كفاية الأدلة قبل المتهمين، وأمرت بإخلاء سبيل المحبوسين منهم. وأشار البيان إلى أن التحقيقات استمرت لتسعة أشهر استنفذت فيها النيابة كافة الإجراءات سعياً للوصول إلى حقيقتها، وتوصلت منها إلى أن ملابساتها تخلص في مواقع المتهمين المجني عليها بغير رضائها بجناح بالفندق حال فقدانها الوعي خلال حفل خاص حضرته عام 2014، ولكن الأدلة لم تبلغ حد الكفاية قبل المتهمين لتقديمهم إلى المحاكمة الجنائية عنها. وأوضح البيان أن التحقيقات كانت مرت بمرحلتين. ففي المرحلة الأولى، رصدت النيابة في نهاية شهر تموز/يوليه من العام الماضي ما تم تداوله من معلومات حول الحادث بمواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وتباين الآراء فيه بين التنديد بالمتهمين أو الادعاء بعدم صحة الحادث. ثم استمعت إلى المجني عليها، وشاهد واحدٍ تواجد بالجناح محل الواقعة ليلة حدوثها، وتسعة وثلاثين شاهداً منهم من رأوا ثوانياً من مقطعٍ مرئيٍّ لتصوير الواقعة في فترة زمنية قريبة من حدوثها، وآخرين سمعوا عنها وعن المقطع دون أن يشاهدوه وعلموا قليلاً عن ملابساتها، فضلاً عن مسئولين بالفندق، وأطباء شرعيين وضباط شرطة أجزوا تحرياتهم حول الواقعة، وقُدِّمَتْ إلى النيابة العامة صوراً فوتوغرافية لجسد فتاة عارٍ لا يظهر فيها وجهها ولا أحدٌ غيرها، ونُسبت إلى مقطع تصوير الواقعة وأنها التقطت منه.

54 - وأضاف البيان أن النيابة العامة حرصت منذ بدء التحقيقات على اتخاذ إجراءاتها قبل المتهمين، فأدرجتهم بقوائم الممنوعين من السفر وترقب الوصول، وأمرت بضبطهم وإحضارهم، وأصدرت أوامر بإلقاء القبض التَّوَلِّي على المتهمين الذين غادروا البلاد على إثر المتداول بمواقع التواصل الاجتماعي وقَبْل مباشرة التحقيقات، فألقي القبض على ثلاثة منهم بدولة لبنان وآخر داخل البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن التحقيقات

أوضحت وجود تناقض في أقوال الشهود فيما بينهم بشأن تفاصيل جهرية مؤثرة في الواقعة، وكذا عدل بعض منهم عن أقوال سَبَقَ أن أدلى بها؛ من ذلك أن عدل شاهدًا عما سبق وقرَّر من رأيته متهمًا بمقطع تصوير الواقعة يشرع في اغتصاب المجني عليها، إذ عاد وقرَّر أنه لم ير ذلك في المقطع وأن روايته السابقة لم تكن سوى محض رواية سماعية نقلها عن آخرين من الشهود لم يُدلو بدورهم بتلك التفاصيل في التحقيقات، وكذا عدل شاهد آخر عما سبق وقرَّر من تمكنه من تمييز صوت أحد المتهمين بالمقطع المشار إليه، علاوة على أن كثير من الشهود كانت رواياتهم سماعية نقلوها عن آخرين دون أن يحددوا للنيابة العامة المصادر التي استقوا منها معلوماتهم مما تعذر معه تتبع تلك المصادر للتأكد من مدى صحتها ومن ثمَّ الاطمئنان إليها. ولذلك كانت تلك الأسباب -بتفصيلاتها في التحقيقات - قد جعلت الأدلة في الأوراق غير متسادة على نحو يجعل بعضها متممًا لبعض كوحدة مؤدية لاكتمال الدليل على إسناد الواقعة للمتهمين، ومن ثمَّ كان الأجدر التصرف في الدعوى بإصدار الأمر بأن لا وجه فيها مؤقتًا لعدم كفاية الأدلة.

55 - وأكدت النيابة العامة أنَّ أمرها الصادر في تلك الدعوى أمرٌ مؤقتٌ يمكن معه إعادة التحقيق فيها إذا ما قُدِّم إليها دليلٌ جديدٌ جديرٌ بالنظر فيه قبلَ مضيِّ مدة تقادم الجريمة، كما تؤكد أنها حرصت في تحقيقات تلك القضية - كدأبها في غيرها - على استنفاد كافة السبل الممكنة على المستويين المحلي والدولي بلوغًا للحقيقة فيها، بالرغم من مضي نحو ست سنوات على حدوثها وعدم تقديم دليل قاطع عليها منذ بداية التحقيقات، وذلك إيمانًا منها برسالتها في تحقيق العدالة والإنصاف اللذين يقتضيان ملاحقة الجناة لتقديمهم إلى المحاكمة.

56 - بالنسبة للقضية المعروفة إعلامياً بقضية "زكى"، فقد تم الحكم علي المتهم بالسجن ثلاث سنوات في إحدى التهم الموجهة إليه وهي إساءة استعمال أجهزة الاتصالات، وجرى استكمال محاكمته في بقية التهم.

57 - بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أن المنظومة التشريعية المصرية تجرم كافة أشكال العنف ضد المرأة، فإن القانون لا يميز بين المواطنين والأجانب المقيمين على الأراضي المصرية في إجراءات التقاضي أمام المحاكم. ولا صحة للمزاعم لاستهداف النساء غير المسلمات لعدم ارتدائهن الحجاب.

السؤال رقم (10)

58 - يبلغ عدد مراكز الاستضافة المتوفرة في الدولة للنساء والفتيات ضحايا العنف 9 مراكز استضافة وتوجيه امرأة ومركز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر موزعة على 8 محافظات، تم تطوير 7 مراكز منها بتكلفة إجمالية 1 345 000 جنيه مصري. ويبلغ الكادر البشري للمركز الواحد (12-14) موزعين على الوظائف الإدارية والطبية والاجتماعية والقانونية. بينما بلغت إجمال المبالغ المخصصة لمركز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر 2 330 000 جنيه مصري.

السؤال رقم (11)

59 - يوضح الجدول التالي بعض البيانات فيما يخص قضايا الإتجار بالبشر وذلك على النحو الآتي:

2020	2019	2018	2017
156	154	87	34
30 (205 من الذكور و 125 من الإناث)	193 (150 من الذكور و 43 من الإناث)	83 (57 من الذكور و 26 من الإناث)	34
365 (123 من البالغين و 242 من الأطفال)	152 (31 بالغين و 121 من الأطفال)	60 (10 بالغين و 50 من الأطفال)	60

60 - تعمل لجنة مكافحة الإتجار بالبشر بالتعاون مع كافة الأجهزة القضائية والشرطية المعنية على تطوير وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بهذه النوعية من الجرائم لتعزيز التعاون وإيجاد الحلول اللازمة لمكافحة الظاهرة والحد منها. وفي هذا السياق، قامت النيابة العامة المصرية منذ عام 2020 بتفعيل برنامج العدالة الجنائية الإلكتروني والذي يتم بموجبه إدخال المعلومات المتعلقة بالقضايا التي تبأشر النيابة العامة التحقيقات فيها بما فيها قضايا الإتجار بالبشر، ويتم تحليلها عقب ذلك من قبل إدارة التعاون الدولي وتنفيذ الأحكام بمكتب النائب العام. وتتيح هذه الآلية الاطلاع على القضايا واستخراج المعلومات منها وتحليلها بسهولة وسرعة مما يساهم في الوقوف على كيفية تطبيق أعضاء النيابة العامة لنصوص قانون مكافحة الإتجار بالبشر.

61 - ينظم القانون رقم 5 لسنة 2010 عملية نقل وزراعة الأعضاء، وحظر نقل الأعضاء بين المصريين والأجانب عدا الزوجين الذي مضى على زواجهما أكثر من ثلاث سنوات، وحظر نقل أي عضو من جسم إنسان إلا على سبيل التبرع بين الأقارب من المصريين، أو لغير الأقارب بشرط الحالة الماسة، على أن يكون التبرع بإرادة حرة ثابتة. ويلزم القانون إحاطة كل من المتلقي والمتبرع بطبيعة عمليتي النقل والزرع ومخاطرها المحتملة، وحظر القانون صراحة أي فعل يعد من قبيل الإتجار في الأعضاء البشرية، ورتب على مخالفة أحكام القانون عقوبات رادعة تصل إلى السجن المؤبد.

62 - وقد أنشأ القانون لجنة عليا يرأسها وزير الصحة تختص بإدارة وتنظيم عمليات زرع الأعضاء وأجزائها والأنسجة، وتحديد المنشآت التي يرخص لها بالزرع، وكذا الإشراف والرقابة عليها لمراعاة كافة الضوابط المتعارف عليها عالمياً. وقد باشرت النيابة العامة التحقيقات في وقائع شملت جريمة الإتجار بالبشر عن طريق زراعة الأعضاء وبياناتها 9 قضايا في 2017، و 18 قضية في 2018، و 15 قضية في 2019 و 9 قضايا في 2020.

63 - أما عن ظاهرتي الزيجات السياحية والمؤقتة والتي يدرجها القانون المصري من بين جرائم الاستغلال الجنسي المعاقب عليها بمقتضى قانون مكافحة الإتجار البشر رقم 64 لسنة 2010 والمادة 291 من قانون العقوبات المصري، ولقد باشرت النيابة العامة التحقيقات في عدد من تلك الوقائع وبياناتها 8 قضايا في 2017، و 19 قضية في 2018، و 30 قضية في 2019 و 50 قضية في 2020.

64 - نحيل إلى ما ورد في الفقرة 64 في التقرير الرسمي، ونضيف بأنه بشأن التدابير الرامية للكشف المبكر عن ضحايا الإتجار بالبشر من النساء والفتيات، فقد ورد بالدليل الإرشادي الموجز لأعضاء النيابة

العامّة وجوب تحقيق الجرائم التي تنطوي على شبهة الاتجار بالبشر تحقيقاً وافياً ومنها على سبيل المثال جرائم الدعارة التي تنبئ عن وجود جماعة إجرامية منظمة وشبكة دولية لاستغلال الضحايا، وتسهيل ضحايا وتسول الأطفال، ومراعاة طلب المزيد من الاستدلالات حول باعث الطفل على ارتكاب الجريمة وعن وجود شخص يقوم باستغلاله ودفعه لارتكابها، بالإضافة إلى زواج الأطفال، والعمل القسري وخصوصاً للأطفال وخدم المنازل، ونقل وزراعة الأعضاء البشرية، واستغلال الأطفال في الأعمال الإجرامية والإرهابية، وتخصيص رئيس نيابة في كل نيابة كلية للتحقيق في قضايا الاتجار بالبشر.

65 - أما بشأن آلية الدعم والحماية للمجني عليهم فتقوم النيابة العامة بالإجراءات التالية: ضمان اتصال المجني عليه بالجهات المعنية بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني وفقاً لقرار الخبير، ويمكن إيداع الضحية بإحدى دور الاستضافة المعدة لاستقبال الضحايا من هذا النوع إذا كان الأمر يقتضي ذلك. وفي حالة ما إذا كان المجني عليها أنثى بالغة، يحقق عضو النيابة اتصال المجني عليها بالمجلس القومي للمرأة من أجل التشاور في الإجراء المناسب لحالتها ويقدم الدعم المناسب للمجني عليه سواء صحياً أو نفسياً أو اجتماعياً وله تكليف الجهات المعنية باتخاذها. وعلى عضو النيابة أن يكلف الشرطة بتوفير الحماية اللازمة للمجني عليه أو الشاهد أثناء تنقله من النيابة العامة إلى الجهة التي ستتولى استضافته إذا تطلب الحالة ذلك، وكذلك توفير الرعاية الصحية للضحية فور علمه باحتياجها لها، وذلك بتكليف إحدى مستشفيات الحكومية للقيام بذلك، مع متابعته لإجراءات الحماية والمساعدة التي أمر باتخاذها وله أن يطلب من الجهات التي كلفها بموافاته بتقارير دورية بشأن حالة المجني عليه وما تم اتخاذه من إجراءات بشأنه.

66 - أما فيما يخص التعاون الدولي، فتباشر إدارة التعاون الدولي بمكتب النائب العام إجراءات التعاون القضائي مع نظيراتها في الدول الأخرى عن طريق إعداد وإرسال واستقبال وفحص وتنفيذ طلبات التعاون القضائي في جرائم الإتجار بالبشر وذلك في ضوء نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولات المكملة لها والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. كما أبرمت النيابة العامة العديد من مذكرات التفاهم مع هيئات الادعاء بالعديد من دول العالم لتعزيز التعاون في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية ومن بينها الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر.

السؤال رقم (12)

المدافعات عن حقوق الإنسان

67 - تحتفظ مصر على استخدام مصطلح "المدافعات عن حقوق الإنسان" بشكل مطلق دون وجود اتفاق دولي جامع حول المعايير التي يمكن استخدامها لتعريفه. ولكن تتخذ الدولة في ذات الوقت كافة الإجراءات الدستورية والقانونية التي تكفل حفظ حقوق المتهمين أياً كانت انتماءاتهم أو الاتهامات الموجهة لهم، وذلك وفقاً للعديد من الإجراءات الدستورية والقانونية الراسخة التي تضمن حصول المتهم على المحاكمة العادلة، فضلاً عن خضوع كافة الإجراءات لرقابة قضائية مشددة، حيث يشار إلى أن أية أحكام قضائية أو إجراءات احترازية (يمكن تصنيفها بأنها مقيدة للحرية) تأتي جميعها في الإطار القانوني ووفقاً لحثيات تلك الأحكام في كل قضية على حدة، فضلاً عما يكفله القانون المصري للمتهمين من درجات التقاضي المتعددة التي تضمن سلامة تلك الأحكام.

68 - المواطنون سواء أمام القانون، لهم حقوق وعليهم واجبات استناداً إلى مبادئ المواطنة والمساواة. ولأحد فوق القانون، بما في ذلك من يدافع عن حقوق الإنسان لان تعزيز واحترام سيادة القانون هي الركيزة

الأساسية لإقامة نظام ديمقراطي ولضمان احترام حقوق الإنسان للجميع دون تمييز. كما تلتزم الحكومة المصرية بتنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة التي صدقت عليها والتي تصبح لها قوة القانون. كما تزخر المنظومة التشريعية المصرية بالضمانات التي يتمتع بها المتهمون أثناء التحقيق والمحاكمة والتي تعد حائلاً أمام حدوث انتهاكات في حق أي متهم، مثل حق المتهم في أن يجري استجوابه بمعرفة السلطة القضائية المختصة، حق الاستعانة بمحامي، الحق في إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، حماية المتهم من الاكراه، حق المتهم في الصمت، عدم جواز تحليف المتهم اليمين القانونية، حظر إجهاد المتهم نفسياً. وبناء على ما تقدم يتضح أن توافر هذه الضمانات القانونية لكافة المتهمين أثناء إجراءات التحقيق والمحاكمة تعد حائلاً أمام وقوع أي انتهاكات بحقهم.

69 - فتيات التيك توك: لاتزال القضايا قيد التحقيق والنظر أمام القضاء، وإن أي تدخل في مجرى التحقيق يعد من قبل المساس باستقلال القضاء الذي تحرص مصر عليه، والجدير بالذكر أن محكمة مستأنف القاهرة الاقتصادية في 12 كانون الثاني/يناير 2021 قد برأت حنين حسام ومودة الأدهم و 3 آخرين من تهمة التعدي على القيم والمبادئ الأسرية.

السؤال رقم (13)

70 - نحيل إلى ما ورد في الفقرات من 76 إلى 83 من التقرير الرسمي. ونتيجة للتعديلات التشريعية السالف بيانها، جاءت نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس النواب الحالي غير مسبوقه وهي الأعلى في تاريخ مصر، حيث حصدت المرأة 164 مقعداً من إجمالي مقاعد المجلس بنسبة 27,7 في المائة، وحصدت المرأة 15 مقعداً في اللجان النوعية داخل المجلس، وقد ترأست سيدة الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب. ورغم أن قانون مجلس الشيوخ خصص نسبة لا تقل عن 10 في المائة من مقاعد المجلس للمرأة، عين رئيس الجمهورية 20 امرأة ضمن المعينين في المجلس لتصل نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ 14 في المائة

71 - ومن الجدير بالذكر أن القوانين المنظمة للتعين في الوظائف القضائية، والأكاديمية، والسلك الدبلوماسي والقنصلي تكفل جميعها المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل على أساس الكفاءة والمؤهلات العلمية للمتنافسين على الالتحاق بهذه الوظائف.

72 - وقد بلغت نسبة المرأة تمثيل في هيئة النيابة الإدارية 43 في المائة، وتم تعيين 26 قاضية جديدة في محاكم الدرجة الأولى و 66 قاضية في المحاكم المصرية، وتولت المرأة منصب رئيسة للمحكمة الاقتصادية عام 2018، وقاضية بمحكمة الجنايات وبالمحكمة الدستورية العليا. وفي اليوم العالمي للمرأة لعام 2021، جاءت توجيهات رئيس الجمهورية بالاستعانة بالمرأة في النيابة العامة ومجلس الدولة تفعيلاً للاستحقاق الدستوري بالمساواة وعدم التمييز. وأعلن مجلس الدولة عن قبول قاضيات بالمجلس. بينما تصل نسبة الدبلوماسيات إلى 25 في المائة من إجمالي عدد الدبلوماسيين و 50 في المائة من الدفعة الأخيرة. وتسعى الدولة لتعزيز فرص المرأة في شغل المناصب العليا والقيادات، حيث تمثل نسبة شغل المرأة بالوظائف المتعلقة بالتشريع وكبار المسؤولين حوالي 10,5 في المائة، وحوالي 6 في المائة بالنسبة لشغل وظائف مديري المؤسسات، وحوالي 25,5 في المائة بالنسبة لشغل وظائف مديري العموم. كما تم تعيين أول مستشارة للسيد رئيس الجمهورية للأمن القومي ضمن 12 سيدة على مستوى العالم تولين هذا المنصب. كما وصلت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الوزراء الحالي 25 في المائة مقارنة بنسبة 20 في المائة

و 6 في المائة في 2017 و 2016 على التوالي، وبلغت نسبة المرأة في المعينين كنواب وزراء 28 في المائة عام 2018 مقارنة بنسبة 17 في المائة في 2017، وتم تعيين اثنتين من النساء في منصب محافظ و 31 في المائة في مواقع نائبات محافظ بواقع 7 سيدات من أصل 23 نائباً في 2019.

السؤال رقم (14)

73 - نحيل إلى الفقرة 27 من التقرير الرسمي، ونضيف بأن قانون الجنسية المصرية نظم شروط منح الجنسية المصرية للزوجة الأجنبية المتزوجة من رجل مصري في المواد (6، 7، 8) فيجوز منح الجنسية للزوجة الأجنبية إذا تزوجت من زوج أجنبي اكتسب الجنسية المصرية بطلب يقدم منها للسلطات باكتساب الجنسية المصرية قبل انتهاء علاقة الزوجية بسنتين لغير وفاة الزوج (المادة السادسة الفقرة الأولى)، كما تكتسب الأجنبية التي تتزوج من مصري بطلب يقدم منها للسلطات برغبتها في اكتساب الجنسية المصرية قبل انتهاء علاقة الزوجية قبل انقضاء سنتين من تاريخ إعلان رغبتها لغير وفاة الزوج (المادة السابعة).

74 - إذا اكتسبت الزوجة الأجنبية الجنسية المصرية طبقاً لأحكام المادتين (السادسة والسابعة) فلا تفقدها عند انتهاء علاقة الزوجية إلا إذا استردت جنسيتها الأجنبية أو تزوجت من أجنبي ودخلت في جنسيته طبقاً لقانون الجنسية. وبالتالي فإن شرط إقامة الزوجة الأجنبية في الدولة فترة لا تقل عن عشر سنوات متعاقبة للحصول على الجنسية المصرية لا ينطبق في هذه الحالات.

75 - تعمل اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان على حصر وتصنيف كافة التوصيات والملاحظات الختامية المتعلقة بالإطار التشريعي الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وذلك بهدف تحقيق المزيد من الاتساق بين القوانين وبين التزامات مصر الدستورية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

76 - يعالج قانون الجنسية أوضاع انعدام الجنسية من عدة وجوه، فالجنسية المصرية حق مقرر لمن ولد في مصر من أبوين مجهولين، ويعتبر اللقيط في مصر مولوداً فيها ما لم يثبت العكس، ويجوز القانون للأطفال القصر الذين يكتسبون جنسية الأبوين غير المصرية أن يستردوها خلال سنة من بلوغهم سن الرشد (المادة 2)، ولا يترتب على زوال الجنسية المصرية عن المصري لتجنسه بجنسية أجنبية زوالها عن زوجته إلا إذا قررت رغبتها في دخول جنسية زوجها واكتسابها، ومع ذلك يجوز لها الاحتفاظ بالجنسية المصرية (المادة 11). ويجوز للمصرية التي فقدت جنسيتها المصرية بسبب زواجها من أجنبي واكتسابها جنسيته أن تسترد الجنسية المصرية.

77 - في كل الأحوال، لا يجوز سحب الجنسية المصرية المكتسبة إلا بقرار مسبب من مجلس الوزراء في حالات الغش أو بناء على أقوال كاذبة وفي حالات محددة ولا يترتب على سحب الجنسية المكتسبة زوالها بالضرورة عن اكتسابها بطريق التبعية. ولا تسقط الجنسية المصرية إلا بقرار مسبب من مجلس الوزراء يترتب عنه إسقاط الجنسية عن صاحبها وحده. وجميع القرارات الخاصة باكتساب الجنسية المصرية أو بسحبها أو بإسقاطها أو باستردادها أو بردها يجب نشرها في الجريدة الرسمية، ويمكن لذوي الشأن الطعن على هذه القرارات أمام القضاء وجميع الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة وينشر منطوقها في الجريدة الرسمية.

السؤال رقم (15)

78 - نحيل إلى الفقرة 24 من التقرير الرسمي، ونضيف بأن الدولة اتخذت عددا من الإجراءات لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، والإلمام بالقراءة والكتابة ومنها: إطلاق الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي (2014-2030)، والتي تهدف إلى إتاحة الفرصة المتكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق بالتعليم خاصة في المناطق الفقيرة، وتحسين جودة الخدمة التعليمية، وإطلاق المشروع القومي للتعليم في 2018 بالتوسع في افتتاح فصول التعليم المجتمعي على مستوى الجمهورية، وإتاحة (4 957) فصل مجتمعي بجميع المحافظات لتعليم الفتيات، وافتتاح (26) مدرسة مجتمعية بالتعاون مع الجمعيات الشريكة. وتحسين جودة العملية التعليمية من خلال صيانة (1 891) فصل مجتمعي، وتوفير (400) جهاز حاسوب آلي لجذب الفتيات للمدارس، بالإضافة إلى تعزيز البنية الأساسية المعلوماتية للمدارس بما يضمن وصول خدمات المعلومات لكافة المناطق الريفية والناحية. وخلال الفترة من يوليو 2014 إلى مايو 2020، تم تجهيز حوالي 9 آلاف معمل مدرسة و 27 ألف فصل متطور، كما تم توفير حوالي 1,4 مليون جهاز "تابلت" في عام 2018 مجانا لخدمة طلاب الصف الأول الثانوي، فضلا عن توصيل مدارس المرحلة الثانوية بشبكات داخلية بها خادم معلومات وشبكات انترنت ذات سرعة مرتفعة.

79 - يتم محو أمية السيدات والفتيات المستفيدات من مشروع تكافل وكرامة، وربط فصول محو الأمية بمشروعات تنمية لتشغيل السيدات وتنمية قدراتهن ومهاراتهن، وافتتاح فصول محو الأمية وربطها بالصناعات الصغيرة، لتعليمهن الحرف والمهارات التي يمكن من خلالها توفير فرص عمل دائمة من المنزل لهن. وتنفيذ وزارة التضامن الاجتماعي مبادرة "حياة كريمة بلا أمية" بالتعاون مع الهيئة القومية لمحو الأمية في تموز/يوليه 2020 في القرى المستهدفة من خلال المبادرة الرئاسية حياة كريمة، التي تنفذ المرحلة الأولى في 143 قرية ضمن 11 محافظة.

80 - اتخذت الدولة عددا من الإجراءات لمواجهة التسرب من المدارس شملت تنفيذ المجلس القومي للطفولة والأمومة "مبادرة تعليم البنات" في المحافظات التي تعاني من فجوة نوعية في مرحلة التعليم الأساسي. ويبلغ عدد المدارس التي أنشئت من خلال المبادرة 1191 مدرسة صديقة للفتيات. كما نفذ المجلس برنامج "مكافحة التسرب من التعليم"، حيث تم الانتهاء من المسودة النهائية للدليل الإرشادي للمتعاملين مع الطفل المعرض للتسرب، وإنشاء لجان للحد من التسرب في عدد 30 مدرسة ابتدائية، وإنشاء لجان للحد من التسرب تحت مسمى "فرق معالجة التسرب التعليمي"، وإعلان الخطة القومية لمعالجة التسرب من التعليم، وبناء قدرات (720) مدرس وأخصائي اجتماعي ونفسى ومدير مدرسة.

81 - إعداد وزارة التربية والتعليم لوثيقة خاصة بالمفاهيم المرتبطة بالصحة العامة والثقافة الجنسية الضرورية للمتعلمين من الجنسين بداية من مراحل نموهم الأولى وحتى نهاية المرحلة الثانوية العامة، تحت مسمى "وثيقة التثقيف الصحي"، وتتضمن مفاهيم خاصة بصحة وسلامة أجهزة جسم الإنسان بصفة عامة، بما في ذلك الجهاز التناسلي لدى الذكر والأنثى، والأمراض التي قد تتعرض لها تلك الأجهزة وكيفية المحافظة على سلامتها. كما تم العمل على تضمين ما جاء بهذه الوثيقة في مناهج العلوم بداية من الروضة وحتى الصف الثالث الثانوي. يتم البدء بتعريف الطالب لحواسه المختلفة وكيفية الحفاظ عليها، ثم التدرج بدراسة تركيب ووظيفة أجهزة الجسم المختلفة، وفي المرحلة الإعدادية يتم تناول التكاثر والجهاز التناسلي لكل من الذكر والأنثى، وفي مناهج المرحلة الثانوية يتم تناول بعض المفاهيم الخاصة بالثقافة الجنسية الضرورية بمناهج البيولوجي.

السؤال رقم (16)

ضمان استفادة الفتيات والشابات من التدريب التقني والمهني

82 - أطلق المجلس القومي للمرأة برنامج "هي تقود" في 2019، لتدريب (50) طالبة علي القيادة وريادة الأعمال وكيفية تحويل الأفكار لمشروعات من عبر ورش عمل تفاعلية وجلسات إرشاد مع الخبراء في مجال ريادة الأعمال، والمنصة الإلكترونية "قوتي في حرفتي" لتسليط الضوء علي صاحبات المهارات والحرف وتشبيكهن بسوق العمل، وإعداد دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال، بهدف بناء قدرات المرأة الراغبة في البدء في تأسيس مشروع وتوفير دخل مناسب، وتدشين مشروع "نساء مصريات: رائدات المستقبل" في 2018 بهدف تحقيق المساواة المهنية بالتعليم والتدريب المهني والتقني للنساء الشابات قاطنات العشوائيات والأحياء المحرومة. ونفذت وزارة التربية والتعليم والتدريب المهني والتقني للنساء الشابات قاطنات العشوائيات والأحياء المحرومة. ونفذت وزارة التربية والتعليم تدريب (870 1) معلم على التوجيه والإرشاد المهني منهم تقريباً (69 في المائة) من المعلمات الإناث. وتدريب (1 077) معلم على الابتكار وريادة الأعمال منهم تقريباً (60 في المائة) من المعلمات. وعقد تدريب بمحافظات أسوان وكفر الشيخ على برنامج (أنا هنا)، لتوعية الفتيات بثقافة العمل الحر وفقاً لبيئتهم، وتنفيذ تدريب في (24) مدرسة بمحافظة الأقصر على برنامج (إمكان) لدعم عمل المرأة في الصعيد مصر.

83 - تم تطبيق برنامج حياة (2) في محافظة سوهاج؛ بغرض دعم عمل المرأة في صعيد مصر، ويعمل هذا البرنامج وفقاً لمنهجية الجدارات الخاصة لريادة الأعمال والربط بالتخصص من خلال (15) جدارة معتمدة في الاتحاد الأوروبي. ونفذت الحكومة برنامج قومي استفادت منه حوالي (18 000) مستفيدة، يشمل تقديم القروض الميسرة للمرأة الريفية من خلال صندوق التنمية المحلية التمويلي، وتوفير التدريب والمساعدة الفنية اللازمة لدعمهن في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وإنشاء 41 مركزاً لخدمة النساء العاملات في 22 محافظة بهدف تشجيعهن على المشاركة في سوق العمل. ويبلغ عدد المستفيدات 195 ألف مستفيدة. ودشنت وزار التجارة والصناعة مشروع "أنا رائدة" في عام 2017، واستهدف تطوير المهارات الخاصة بالمرأة في فن إدارة الأعمال والتدريب المهني، لإمدادهن بالمهارات اللازمة لتطوير مؤسساتهن.

حماية المدارس والمعلمين والمعلمات والفتيات والفتيان من الهجمات الإرهابية

84 - تتخذ الشرطة الإجراءات اللازمة لتأمين المنشآت التعليمية والدارسين بها. وتتخذ قوات إنفاذ القانون التدابير القانونية في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب في بعض المناطق بشمال سيناء، وتدمير البنية التحتية للعناصر الإرهابية لضمان عودة الحياة إلى طبيعتها وتوفير الأمن وحماية للمواطنين من مخاطر الإرهاب. يُمتنع استخدام المدارس والجامعات بأي شكل من الأشكال في دعم الجهود العسكرية، حيث تقوم قوات إنفاذ القانون بالتواصل الدائم مع الهيئات المدنية المختلفة ومنها مديريات التعليم للتأكد من تنفيذ الترتيبات الأمنية مسبقة التخطيط لحماية قطاع التعليم سواء البنية التحتية المادية (المدارس - الجامعات)، أو طرق تنقل الطلاب والمعلمين، بالإضافة إلى تشييد وتنظيم نقاط تفتيش ودوريات على مدار الساعة لحماية المدارس وطرق تنقل الطلاب والمعلمين دون أي تواجد عسكري بالمدارس والجامعات.

السؤال رقم (17)

العمالة

معالجة مستويات البطالة المرتفعة

85 - نحيل إلى الفقرة 97 من التقرير الرسمي، ونضيف أن مصر تتبنى العديد من السياسات والبرامج التي تستهدف التمكين الاقتصادي للمرأة وادماجها في سوق العمل، مما أدى لانخفاض معدل البطالة بين النساء من 24,2 في المائة في عام 2015 إلى 21,4 في المائة في عام 2019. وبالإضافة لضمان المساواة في فرص الالتحاق بالعمل، عمدت الدولة لخلق فرص عمل تستهدف السيدات عبر مشروعات إنتاجية خاصة، فقد ارتفعت نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة من 22,5 في المائة في عام 2015 إلى 64,5 في المائة في عام 2019، وارتفعت نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة إلى 48,8 في المائة في عام 2019 مقابل 45 في المائة في عام 2015، وزاد تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الموجهة للمرأة من 719 مليون جنيه عام 2014 إلى 1 884 مليون جنيه عام 2018.

86 - توجد عدة برامج لدمج المرأة في سوق العمل النشط منها برنامج "فرصة" لدعم الأسر الأولى بالرعاية عبر إيجاد فرص عمل مناسبة بما يساهم في توليد الدخل وتهدف مرحلته الأولى (50 000) مستقيماً خلال الفترة 2020-2022، وبرنامج "مستورة" للتمويل متناهي الصغر الموجه للمرأة، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الادخار المالي الذي يستهدف القرى واستفادت منه حوالي 18 000 سيدة.

87 - خلال الفترة من 2014 إلى 2019، تبنت الدولة العديد من المبادرات بالتعاون مع هيئات دولية ومحلية مختلفة منها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شملت مبادرة ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة المعيلة لذوي الاحتياجات الخاصة، وبنيت مصر للمرأة الريفية المعيلة مع البنك الزراعي المصري، ومشروع مستقبلنا بأيدينا مع مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، مبادرة مشروع أرض الخير.

الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي

88 - نحيل إلى ما ورد في الفقرة 25 من التقرير الرسمي، ونضيف أن قانون العمل ينص في المادة 88 على أن تسري على النساء العاملات جميع الأحكام المنظمة لتشغيل العمال، دون تمييز بينهم متى تماثلت أوضاع عملهم، وينص على معاقبة صاحب العمل أو من يمثله مخالفة لهذا بالغرامة. ويحظر قانون العمل التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، ويجرم قانون العقوبات أي عمل أو امتناع عن عمل يكون من شأنه أحداث التمييز بين الأفراد أو ضد طائفة من طوائف الناس لأسباب من ضمنها الجنس. كما انضمت مصر في بداية عام 2020، للتحالف الدولي للمساواة في الأجور الذي يستهدف تحقيق المساواة في الأجور بين النساء والرجال في كل مكان. وفي تموز/يوليه 2020 أطلقت وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة والمنتهى الاقتصادي العالمي "محفز سد الفجوة بين الجنسين" بهدف مساعدة الحكومات والشركات على سد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين في الاجور، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وقد نجح المحفز في جمع 100 شركة تعهدت بدفع خطة المحفز للأمام واتخاذ إجراءات استباقية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

العاملات المنزليات

89 - نحيل إلى الفقرة 26 من تقرير مصر المقدم إلي اللجنة، ونضيف أن هناك مشروع قانون مقدم لمجلس النواب بشأن تنظيم تشغيل العمالة المنزلية يتضمن إنشاء إدارة للعمالة المنزلية بوزارة القوى العاملة، وإعفاء العمالة المنزلية من رسوم النقاضي في النزاعات، وترخيص شركة للعمالة المنزلية، حظر تشغيل من يقل عمره عن 18 عاما إلا بقرار وزاري، وألا يقل الأجر الذي يتقاضاه العامل المنزلي عن الحد الأدنى للأجور، مع النص على غرامة في حالة الإخلال بأحكام هذا القانون، كما يناقش البرلمان أيضا تعديلات لقانون العمل بحيث يغطي كافة القضايا العالقة.

العمل الليلي والعمل في مهن معينة

90 - أصدرت وزارة القوى العاملة في نيسان/أبريل 2021 قرارات بتعديل قواعد تشغيل النساء ليلا، وتحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيلهن فيها، وتجيز هذه القرارات تشغيل النساء أثناء فترات الليل بناء على طلبهن، مع التزام صاحب العمل بتوفير عمل نهاري بديل عن العمل الليلي للمرأة العاملة خلال الفترات السابقة واللاحقة على الوضع. كما تم تعديل القرار الخاص بتحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها لتشمل العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر واستخراج المعادن والأحجار من باطن الأرض، باستثناء النساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية والعاملات في الخدمة الصحية، وخدمات الرعاية، والنساء المتدربات في أقسام المناجم تحت سطح الأرض، والنساء الأخريات الذين يتعين عليهن النزول بعض الوقت إلى أقسام المناجم الواقعة تحت سطح الأرض لأداء عمل غير يدوي. مع حظر تشغيل النساء خلال فترات الحمل والرضاعة في الأعمال التي تحتوي على مخاطر تضر بصحتهن الإنجابية أو صحة أطفالهن أو أجنتهن، وتشمل المخاطر الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية والهندسية. ويجوز تشغيل النساء في غير فترات الحمل والرضاعة بعد توفير اشتراطات السلامة والصحة المهنية.

91 - وتتابع وحدة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة بوزارة القوى العاملة بالتنسيق مع المجلس القومي للمرأة متابعة هذه القواعد بصفة دورية ومتابعة المستجدات وقياس أثر هذه القرارات.

الحق في إجازة أمومة

92 - ينص قانون الطفل على منح العاملة في الدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، الحق في إجازة وضع مدتها ثلاثة أشهر بأجر كامل، كما ينص قانون العمل في المادة 91 على إجازة وضع مدتها تسعون يوما بتعويض مساو للأجر الكامل. كذلك ينص قانون الخدمة المدنية الخاص بالعاملين في القطاع العام في المادة 52 فقرة 2 على "تستحق الموظفة إجازة وضع لمدة أربعة أشهر، بحد أقصى ثلاث مرات طوال مدة عملها بالخدمة المدنية".

جريمة التحرش الجنسي في مكان العمل

93 - كافة أشكال العنف ضد المرأة مجرمة قانونيا، فقد شدد قانون العقوبات عقوبة التحرش الجنسي وسع من خلال تعديلاته الأخيرة نطاق التجريم لجرائم العنف الموجهة للمرأة والتحرش الجنسي، وعليه يُعاقب القانون التعرض لأنتى سواء كان بالإشارة أو القول أو الفعل أو أي وسيلة بما في ذلك الاتصالات السلوكية واللاسلكية. كما شدد القانون العقوبة إذا كانت تلك الأفعال بغرض الحصول على منفعة جنسية "تحت مسمى

التحرش الجنسي“ وتتراوح العقوبات بالحبس مدة تبدأ من 6 أشهر وتصل الى 5 سنوات وغرامة تصل إلى 50 000 جنيه مصري. وشدد المشرع العقوبة المنصوص عليها في المادة 267 لمن له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية ... وذلك لتوسيع نطاق التجريم ليشمل النطاق الأسرى والدراسي والعملي، وهو ما يشمل حالات التحرش من الرؤساء أو الزملاء في العمل حتى وإن تم التحرش خارج مكان العمل.

معالجة الفصل الأفقي والرأسي للنساء

94 - لا يوجد في مصر سواء على مستوى القانون أو الممارسة الفعلية فصلا أفقياً أو رأسياً للنساء، حيث تتمتع المرأة المصرية بالحقوق في العمل على نحو مساوٍ للرجل، وتلتزم الدولة بموجب الدستور بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، ولا تحظر القوانين الخاصة بالعمل عمل المرأة إلا في بعض المجالات التي تمثل خطراً عليها، وكما سبق ذكره فإن هناك العديد من الجهود والهيئات الحكومية التي تعمل لضمان تحقيق تكافؤ الفرص وتشجيع المرأة علي الانخراط في سوق العمل، كما يتضمن قانون الخدمة المدنية تنظيمًا كاملاً لقواعد الترقى والاقدمية وهي ما تسري على الرجل والمرأة بشكل متساو.

السؤال رقم (18)

95 - فيما يلي بعض الملاحظات الإضافية على أهم النقاط التي تم إثارتها في إطار السؤال (18):

- شهد قطاع الصحة زيادة في مخصصات الانفاق العام حيث بلغت 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة 258,5 مليار جنيه في العام المالي 2021/2020 بزيادة 150,9 مليار جنيه عن العام المالي 2018/2017، بالإضافة إلى جانب مخصصات مواجهة أزمة كورونا.
- خطت البلاد خطوة كبيرة بإصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل والذي يغطي بشكل إلزامي جميع المواطنين دون تمييز، ويطبق على 6 مراحل حتى حلول عام 2032، وتشمل المرحلة الأولى الحالية ست محافظات بتكلفة 1,8 مليار جنيه. وبلغ عدد المسجلين بالمنظومة في المحافظة 600 ألف مواطن حتى فبراير 2021، وتم تقديم 3 مليون خدمة طبية للمواطنين، شملت 1 200 000 خدمة طب الأسرة، و 500 ألف خدمة طبية بالعيادات الخارجية، وتم إجراء 30 ألف عملية جراحية.
- تبني رئيس الجمهورية مبادرة القضاء على فيروس سي والكشف عن الأمراض غير السارية بتكلفة بلغت أربعة مليارات جنيه، وأسفرت عن تقلص معدل انتشار فيروس سي من 7 في المائة عام 2018 ليصل إلى 2 في المائة عام 2020، كذلك تم إجراء مسح طبي لـ 50 مليون مواطن ضمن مبادرة الكشف المبكر عن الأمراض غير السارية، وقدم خلالها العلاج لعدد 11,8 مليون مريض.
- تقوم الدولة بالعديد من الجهود للحد من الزيادة السكانية مع احترام حق الأسرة في تحديد عدد أبنائها. حيث أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي مبادرة "2 كفاية" في سبتمبر 2018، لتوعية نحو 4 ملايين رجل وسيدة بوسائل تنظيم الأسرة عبر زيارات طرق الأبواب والتي شملت 2 359 757 سيدة خلال عام 2020، وبلغ عدد السيدات المحولات إلى عيادات تنظيم الأسرة خلال العام 328 914 سيدة، وذلك من خلال 1 159 متطوعة للعمل كمتقنات مجتمعات.

- خلال عام 2020 فقط تم تطوير وتشغيل 64 عيادة لتنظيم أسرة بالجمعيات الأهلية الشريكة، وقد وصل عدد المترددات عليها خلال عام 2020 حوالي 897 61 سيدة، كما أن عدد المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة خلال عام 2020 بلغ 455 51 سيدة.
- الاجهاض غير مسموح به قانونا في مصر كوسيلة لتنظيم الاسرة. ويمكن إجراء الإجهاض لإنقاذ حياة المرأة الحامل على أساس الضرورة. غير أنه في عام 1998 صدرت فتوى من دار الافتاء تنص بالموافقة على جواز إجهاض المغتصبة أو الإجهاض بشكل عام خلال ال 120 يوما الأولى للحمل وقد أيد الأزهر الشريف الفتوى وكذلك عدد من كبار الفقهاء والقانونين في مصر.

السؤال رقم (19)

- 96 - يبلغ عدد المسجلين لدى مكتب المفوضية السامية للاجئين (254) ألف لاجئ وطالب لجوء من 56 جنسية، إضافة إلى قرابة 5 مليون شخص فروا من النزاعات المسلحة في دولهم ولم يطلبوا الحصول على وضع لاجئ لسهولة اندماجهم في المجتمع. وتقدم الدولة خدمات الصحة والتعليم للاجئين وطالبي اللجوء على قدم المساواة مع المواطنين المصريين دون تفرقة، وقد نصت اللائحة التنفيذية لقانون التأمين الصحي الشامل على شمول الأجانب المقيمين في مصر واللاجئين في المنظومة. وصدر قرار وزير الصحة (رقم 601 لسنة 2012) لتأكيد حق الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء في الحصول على الخدمات الصحية على قدم المساواة مع الأطفال المصريين.
- 97 - شملت العديد من الحملات الصحية التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية للاجئين وطالبي اللجوء في مجالات اكتشاف وعلاج التهاب الكبد الوبائي (فيروس سي)، ومكافحة شلل الأطفال، والكشف عن السمنة وفقر الدم والتقرن لطلاب المدارس. ويستفيد اللاجئون من الدعم الذي تقدمه الحكومة لمواطنيها في السلع والخدمات الأساسية، ويتجاوز عدد الطلاب المستفيدين من الخدمات التعليمية بالمدارس الحكومية من الدول العربية 65 ألف طالب.
- 98 - تقدم الدولة مساعدات لأسر السجناء المحكوم عليهم في العام المالي 2020/2019 (139 209 36) جنيه استفاد منها (8 809) حالة غالبيتهم من النساء والفتيات. وتبلغ نسبة النساء الحاصلات على دعم صندوق الإسكان الاجتماعي والتمويل العقاري في نهاية العام المالي 2019/2018 مقدار 27,8 في المائة من مجموع (305) ألف مستفيد من شريحة الـ 40 في المائة الأقل دخلا في المجتمع.
- 99 - يتم معاملة كافة النزلاء بما يحفظ كرامتهم وفقا لما أوجبه الدستور وتخضع السجون للإشراف القضائي الكامل للوقوف على تطبيق القانون بداخلها. كما يمنح القانون الحق للمجلس القومي لحقوق الإنسان الحق في زيارة السجون والمؤسسات العلاجية والإصلاحية، وتضم الوفود الزائرة رؤساء وأعضاء المجالس القومية والحقوقية وبعض منظمات المجتمع المدني والصحفيين والإعلاميين والمراسلين الأجانب.
- 100 - لا توجد أماكن احتجاز خاصة بالمتحولين جنسيا وفقا للتشريع العقابي المصري، ويتم الفصل التام بين أماكن الإيداع المخصصة للرجال عن النساء وذلك أسوة بالقواعد الدولية المطبقة في هذا الشأن، وفي حال ادعاء أحد النزلاء بأنه من المتحولين جنسيا أو تعذر على طبيب السجن تحديد جنسه يتم مخاطبة

النيابة العامة لعرضه على الطب الشرعي لبيان جنسه وإيداعه بالسجن المخصص لفنته (رجال - نساء) على أن يتم تخصيص مكان مستقل ملائم لهم مراعاة لظروف حالتهم وعدم تعرضهم لأية مضايقات.

101 - يلتزم قطاع السجون بتقديم أوجه الرعاية الطبية لكافة النزلاء دون تمييز من خلال المستشفيات والعيادات التابعة للقطاع وعرض من تستدعي حالته الصحية على مستشفيات خارجية لإجراء الفحوصات والعمليات الجراحية غير المتوافرة بمستشفيات السجون، فضلا عن تنظيم قوافل طبية لتوقيع الكشف الطبي، مع العمل على تحسين الأوضاع المعيشية (المأكولات - التريض - كافيتريا السجن - وسائل الإعاشة - التصريح لهن بالزيارات المقررة قانونا وتسليمهن الخطابات الواردة لهن من أهليتهن - ممارسة بعض الأنشطة الاجتماعية والرياضية - مكتبة السجن - المشغل - معرض الهوايات - إقامة قدامس الأحد للمسيحيين) وتوفير حضانات لأطفال النزليات في سن الحضانة ومنحهن الفرصة كاملة لتقديم الرعاية لهم.

102 - في حالة وجود شكوى تضطلع السجينة بإبلاغ إدارة محبسها لاتخاذ اللازم بشأنها، كما يسمح لهن بكتابة أية شكوى (في حالة الرغبة بعدم إطلاع إدارة السجن عليها) ليتم إرسالها إلى قطع السجون للفحص وذلك طبقا للمادة (883) من قانون إجراءات العمل بالسجون. هذا، ويتم العمل مع منظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج إعادة التأهيل.

السؤال رقم (20)

إجراءات دعم الريفيات عبر برامج التحويلات النقدية

103 - توفر وزارة التنمية المحلية قروض في إطار المشروع القومي للتنمية المحلية والمجتمعية "مشروعك" بتمويل 770 ألف مشروع صغير بلغت نسبة استعادة المرأة 38,2 في المائة. كما تم توفير قروض لعدد 2 175 مشروع صغير ومتناهي الصغر من صندوق التنمية المحلية بلغت نسبة استعادة السيدات منه 67,53 في المائة.

104 - تم إطلاق برنامج "تكافل وكرامة" في 2015 لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي. وحتى نوفمبر 2020 توسع البرنامج في جميع أنحاء الجمهورية ليشمل 27 محافظة و 345 مركز و 5 630 قرية، ووصل عدد المستفيدين من البرنامج 3 413 006 أسرة منهم 63,7 في المائة ببرامج تكافل و 36,3 في المائة ببرامج كرامة بما يشمل 15 مليون فرد، وزادت الموازنة المخصصة للبرنامج من 147 مليون جنيه في أول إطلاق البرنامج في الموازنة لعام 2014-2015 إلى 17,5 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2018-2019، بينما بلغت موازنة العام المالي 2019-2020 قيمة 18,5 مليار جنيه مصري.

105 - تدخلات وزارة التضامن بالمشاركة مع الهيئات الدولية، حيث استعاد عدد 77 600 أسرة تقريباً (889 75 في إطار برنامج الغذاء العالمي و 1 702 بلان إنترناشونال) الأكثر عرضة للوقوع تحت خط الفقر بتحويلات بقيمة 400 جنيه مصري/شهر. 96 في المائة منهن مطلقات وأرامل وكبار السن وأسر تعولها نساء، 49 في المائة منهم إناث لديهن أطفال نقل أعمارهم عن 3 سنوات.

106 - أطلق بنك ناصر الاجتماعي برنامج التمويل متناهي الصغر الخاص بالمرأة المعيلة "مستورة"، بالتعاون مع صندوق "تحيا مصر". وقد تم صرف أكثر من 320 مليون جنيه لعدد 19 ألف مستفيدة إلى جانب تخصيص 3 000 قرض من قروض مستورة للسيدات من ذوات الاحتياجات الخاصة.

تدابير تحسين ملكية النساء للأراضي

107 - تصدى القانون الصادر برقم 219 لسنة 2017 بشأن المواريث بعقوبات مشددة تصل إلى الحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وغرامة لا تتجاوز 100 ألف جنية لمن يمتنع عمداً عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث، وذلك لضمان حصول النساء على حقهن في الميراث.

108 - تبذل الدولة جهوداً واضحة لتضمين أبعاد جندرية في سياساتها لتنمية الريف، ومن ذلك حملات طرق الأبواب: وتهدف لتوعية الفئات المهمشة من النساء في القرى والنجوع، وصلت إلى أكثر من 4 مليون أسرة في 3 000 قرية. والمساهمة في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة بالمناطق الريفية عبر التوسع الأفقي في الزراعة، وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والمشروعات المدرة للدخل للمرأة الريفية. وإطلاق الاستراتيجية القومية للسكان 2015-2030، التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في المناطق الريفية والعشوائيات.

109 - التوسع في برامج شبكة الأمان الاجتماعي "تكافل وكرامة" يخفف بشكل فعال من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كوفيد-19 على المرأة الريفية: وتقدم وزارة التضامن الاجتماعي خدمات دعم نقدي لإجمالي عدد 1,3 مليون من العمالة غير المنتظمة التي تأثرت سلباً من جراء فيروس كورونا، بالإضافة إلى تقديم الدعم النقدي إلى 478 ألف من الأسر الأولى بالرعاية التي يوجد بها سيدات مُعيلات أو ذوي إعاقة أو مسنين، بالإضافة إلى دعم عدد 3,8 مليون أسرة بحزم غذائية بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الشريكة (موجهة للنساء الحوامل والمرضعات والأسر التي لديها أطفال أقل من عامين)، وتوزيع 500 000 من مستلزمات النظافة والتعقيم على الأسر الأولى بالرعاية. وقد أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي عن زيادة العائد الشهري للرائدات الريفيات من 350 جنية إلى 900 جنية شهرياً خلال أزمة كورونا، وتخصيص جهاز تنمية المشروعات في محافظة تمويلية تصل إلى 5,4 مليار لتمويل مشروعات المرأة متناهية الصغر خاصة في المحافظات الحدودية والصعيد لمساندة المرأة في ظل فيروس كوفيد-19.

الخدمات الأساسية

نحيل إلى الفقرات 116، 117، 118 من التقرير الرسمي، ونضيف عليه ما يلي:

110 - موافقة وزارة التخطيط في نوفمبر 2020، على تمويل كل مشروعات تنفيذ وصلات الصرف الصحي المنزلية داخل القرى المشمولة بالمبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتوفير المرافق والخدمات للفئات الأكثر احتياجاً. ويقدر المستفيدين من ذلك خلال العام المالي 2021/2020 بحوالي نصف مليون مواطن هم سكان 56 قرية، يبلغ إجمالي التمويل المقرر للوصلات 500 مليون جنية، تم بالفعل اعتماد الدفعة الأولى والمقدرة بحوالي 50 مليون جنية. ونفذت مبادرة "حياة كريمة" مشروعات متنوعة في 143 قرية أخرى يقطنها نحو 1,8 مليون مواطن، بما في ذلك شبكات الصرف الصحي المأمون ومياه الشرب النظيفة مع زيادة سعة المدارس وتطوير وتجهيز الوحدات الصحية وفقاً لنموذج التأمين الصحي الشامل. كما ضخت المبادرة 20 مليون جنية لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر مع توفير التدريب التحويلي ومحو الأمية لأبناء هذه القرى.

111 - إطلاق مبادرة "سكن كريم" عام 2018 في أفقر خمس محافظات بالجمهورية، وبلغت إجمالي تكلفة كل من "سكن كريم" والمرحلة الأولى من "حياة كريمة" 969 مليون جنية خلال الفترة من 2018 إلى 2020.

وبلغ عدد المستفيدين من الخدمات في المرحلة الأولى 186 525 أسرة بما يشمل مليون مواطن تقريباً، وشملت الخدمات المقدمة 8,4 ألف وصلة مياه شرب و 6,3 ألف وصلة صرف صحي و 11 ألف تركيب سقف و 9,5 منزل تم رفع كفاءته، بالإضافة لاستفادة 116 ألف أسرة من القوافل الطبية و 10 آلاف من العمليات الجراحية والأجهزة التعويضية و 19,4 ألف من كشف العيون وعمل النظارات الطبية. هذا بالإضافة إلى القوافل البيطرية التي تعدت 50 قافلة وفرص التمكين الاقتصادي التي تم إتاحتها لحوالي 6,7 آلاف أسرة. كما تم التوسع في المبادرة ليصل المستهدف إلى 1400 قرية في 50 مركز في 20 محافظة.

وفي مجال الصحة

112 - قامت وزارة الصحة بتوسيع نطاق إتاحة خدمات وسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال 5 350 وحدة ثابتة بوحدة الرعاية الصحية والمستشفيات العامة والمركزية بأسعار رمزية، يتم تقديم الخدمة مجاناً في القرى الفقيرة، كما تم فتح 28 عيادة تنظيم أسرة في 10 محافظات. وتم تفعيل استراتيجية قومية للرائدات الريفيات التي أطلقت في ديسمبر 2017 لدعم دور 20 ألف رائدة ريفية، وتم تدريب الرائدات على موضوعات الصحة الإنجابية ورعاية الأطفال حديثي الولادة والتغذية والأمراض المعدية وغير المعدية ونمط الحياة الصحي. ونفذت وزارة التضامن الاجتماعي ما يزيد عن خمسة مليون زيارة طرق أبواب وحوالي 40 ألف ندوة تثقيفية داخل الوحدات الصحية، بمشاركة ما يزيد عن مئة جمعية أهلية. كما تم تعزيز دور نوادي المرأة المنتشرة بريف مصر وعددهم (2 485) عبر عقد ندوات للتوعية. وتشغيل الخط الساخن المجاني لمشورة تنظيم الأسرة من خلال طبيبات متخصصات، وتصميم وطباعة مواد إعلامية وتوزيعها بالمجان على الوحدات للتعريف بوسائل تنظيم الأسرة. وجاري إنشاء أول مستشفى بإقليم جنوب الوادي خاصة بالمرأة وتنظيم الأسرة.

السؤال رقم (21)

113 - قدمت الحكومة مشروع قانون لتعديل قانون الأحوال الشخصية للبرلمان لتنظيم الأحكام الخاصة بقضايا الزواج والطلاق وحقوق الزوجين عند قيام العلاقة الزوجية أو انقضاءها والولاية والحضانة، طبقاً للأحكام الدستورية والتزامات مصر الدولية. وتُعد الحكومة مشروع قانون لمنع زواج الأطفال "الزواج المبكر" ينص بشكل صريح على الحد الأدنى للسن القانوني للزواج.

114 - تتخذ مصر عدداً من التدابير لضمان عدم التمييز بين المواطنين، وتستند قوانين الأحوال الشخصية، بما في ذلك الميراث، على الشرائع السماوية بموجب المادة الثالثة من الدستور، وفي الشريعة الإسلامية هناك (30) حالة يتساوى فيها الرجل بالمرأة، و (10) حالات المرأة ترث فيها أكثر من الرجل، و (4) حالات يرث الرجل أكثر من المرأة ويحق أن تضمن الوصية التساوي الكامل في هذه الحالات في سياق التصرف في ثلث التركة. في حين أن القاعدة في الشريعة المسيحية هي التساوي بين الورثة في الأنصبة.